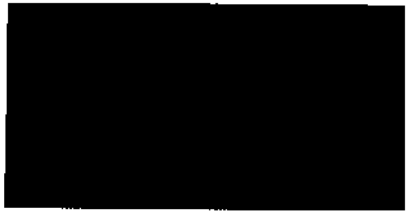

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

# كلمة وزير الخارجية الإرتري
# في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة
# للأمم المتحدة

معالي الوزير السيد/ علي سيد عبدالله

في الثاني من أوكتوبر 2003م

سيد الرئيس

إسمحوا لي بداية أن أهنئكم على إنتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأكد لكم بإسم الوفد الإرتري على ثقتنا بأن هذه الدورة تحت قيادتكم الحكيمة سوف تتصدى لكل القضايا والتحديات التي تواجه العالم برؤية وإقتدار .

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير وشكر وفدي لسلفكم الموقر السيد / جان كافان رئيس الدورة السابعة والخمسين لقيادته تلك الدورة بحكمة وحنكة نحو النهاية الناجحة .

كذلك الشكر أجزله لفخامة الأمين العام السيد / كوفى عنان لتكريس جهده الحثيث لقضيتي السلام والتنمية العمودين التوأمين اللذين قام عليهما ميثاق الأمم المتحدة .

إرتريا تحي وتشكر أيضا المسهلين والضامنين لإتفاق السلام ، UNMEEوالشركاء ، والبلدان المساهمة بالقوات والمراقبين وكذلك الدول المانحة للمساعدات السخية التى قدموها لضمان نجاح عملية السلام . وتدعوا الجميع أن لا يتأثروا بالتطورات السلبية الأخيرة وأن يواصلوا دعمهم لأنه أساسي لتحقيق السلام والأمن في منطقتنا.

سيد الرئيس

تود إرتريا أن تستدعي إنتباه الجمعية العامة إلى التطورات الخطيرة التي باتت تهدد بتدمير عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا . لقد أعلنت إثيوبيا رسميا رفضها الإلتزام بالحكم الصادر من قبل مفوضية الحدود وباتت تهدد بشن حرب عدوان جديدة أخرى ضد إرتريا مالم تقبل المفوضية بالمطالب والشروط التي وضعتها وذلك في رسالة موجهة للأمين العام السيد/ كوفي عنان في 19من سبتمبر 2003م .

وجدير بالذكر بأن إثيوبيا أعلنت الحرب ضد إرتريا في عام 1998م بذريعة أحقية ملكيتها لبلدة بادمي . وبالرغم من أننا في ذلك الوقت لم ندخر جهدا من خلال كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لمنع حدوث حرب غير مبررة وغير عادلة وحتي بعد إعلان إثيوبيا الرسمي لشن الحرب فإنه وللأسف الشديد فقد أوحى ذلك إشارة خاطئة لإثيوبيا ودفعت النظام لتبني سياسة العدوان دون رادع وشن هجمات عسكرية متتالية كانت نتائجها خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات .

بعد دورات من صدام عسكري دامي لا معنى له ، إنتصر المنطق بتوقيع إتفاقيتي وقف الأعمال العدائية والسلام الشامل على التوالي في يونيو وديسمبر عام 2000م في الجزائر . وقامت فورا مفوضية حدود أعطيت صلاحيات كاملة لتكون الحكم النهائي الفاصل في الإدعاءات الحدودية . أعلنت المفوضية حكمها وقرارها النهائي والملزم للطرفين ، في 13من إبريل العام 2002م . إن قرار الحكم الذي أصدرته مفوضية الحدود قد أثبت أن بلدة بادمي هي أرض سيادية إرترية .

ومع ذلك ، وبالرغم من الواجبات التي تمليها عليها المعاهدة بإحترام وتطبيق حكم مفوضية الحدود النهائي والملزم ، فقد إختارت إثيوبيا الإخلال بالقانون الدولي وممارسته . وهكذا فإن رفضها الحكم برمته ونكرانها للمفوضية وإرفاق ذلك بسلسلة من التجاوزات الخطيرة لإتفاقيات الجزائر ، بما فيها الإدخال غير القانوني لقواتها وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي السيادية الإرترية ، وإمعانها في زيادة معاناة أكثر من 60000 من المواطنين الإرتريين الذين نزحوا من منازلهم وقراهم في المنطقة الأمنية المؤقتة ، فقد تسبب تكتيكها المماطل هذا في تعطيل العمل الميداني للتمهيدي وتأخير عملية وضع العلامات على الحدود . وكان نتيجة ذلك أن تضاعف العبئ المالي للمجتمع الدولي .

وكما يعلم معظمكم الآن ، فإن رئيس الوزراء الإثيوبي قد أعلن في رسالته الموجهة للأمين العام السيد/ كوفي عنان في 19 من سبتمبر ، بأن عملية وضع العلامات على الحدود " تعاني أزمة الختام " . ويكيل رئيس الوزراء السباب والشتائم لمفوضية الحدود وينعت قرارها قائلا: " كليا غير قانوني ، غير عادل وغير مسئول " ، ويطالب مجلس الأمن لإقامة " آلية بديلة للمفوضية لترسيم الاجزاء المتنازع عليها من الحدود " . ويتمادى في رفضه ويقترح بأن تحزم قوات حفظ السلام أمتعتها وترحل ويطلب مباركة وإعتراف المجتمع

الدولي بالإحتلال الإثيوبي للأراضي السيادية الإرترية . إن رسالة إثيوبيا الإستفزازية تشكل هجوما غير مسبوق على المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وأهم مضامين ونصوص إتفاقيات الجزائر للسلام ، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم 1507 . إنها رسالة مليئة بالأكاذيب والتشويش في تعاملها مع المبادئ القانونية والحقائق والثوابت التي بموجبها عينت مفوضية الحدود موقع بلدة بادمي .

إن رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي تتناقض كليا مع التصريحات الرسمية لحكومته عندما أعلنت مفوضية الحدود قرارها في 13 من إبريل العام 2002م . في ذلك الوقت ناشدت إثيوبيا المجتمع الدولي للضغط على إرتريا للقبول التام بقرار مفوضية الحدود وتطبيقه بإخلاص . كما أعلنت عن تحقيقها إنتصارا قانونيا كاملا وتفاخرت بتبنيها " إستراتيجية تقاضي ناجحة قامت على أساس أقصى المطالب " وذلك من خلال المبالغة في مطالبها لتشمل أراضي لا تملكها . إن هذا البوح السافر وهو صحيح حقا قد تكرر التفوه به علنا رئيس الوزراء نفسه ووزير خارجيته في التقرير الذي قدم للبرلمان الإثيوبي في الشهر المنصرم .

سيد الرئيس

دعوني الآن أبين بإختصار بعض المواضيع الهامة التي تضمنتها الرسالة الإثيوبية .

1- المادة (2)4 في إتفاقية الجزائر للسلام تنص بلا تأويل " تقام مفوضية حدود محايدة تتكون من خمسة أعضاء بصلاحيات كاملة لتعيين وترسيم الحدود الإستعمارية وفقا للمعاهدات الإستعمارية ( 1900،1902،1908 ) والقانون الدولي الملائم " . وكذلك المادة (15)4 تنص على " يتفق الطرفان على أن الأحكام التي تصدرها المفوضية بشأن تعيين وترسيم الحدود نهائية وملزمة . وسيحترم كل طرف الحدود المعينة بناء عليه وكذلك وحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر " . وعليه فإن إثيوبيا لا تستطيع بهذه الطريقة العشوائية ومن طرف واحد أن تلغي هذه المواد الفاصلة المنصوصة في إتفاق السلام أو أن تطالب مجلس الأمن لإقامة آلية جديدة .

2- إن المنطقة الأمنية المؤقتة لم تكن أو تقام لتشكل حدودا مؤقتة . حيث المادة 10 في إتفاقية وقف الأعمال العدائية تنص بالتحديد بأن هذا ليس حكما يستبق الوضعية النهائية للمناطق المتنازع عليها ، التي ستحدد بحكم قضائي في نهاية تعيين وترسيم الحدود . وفي هذا المقام من الأهمية بمكان أن أشير إلى أن مفوضية الحدود قد أبلغت كلا الطرفين في قرارها لتعيين الحدود الصادر في 13 من إبريل العام 2002م ، أن يعترف ويحترم كل منهما سيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه كما هو محدد في قرار تعيين الحدود لحين وضع العلامات على الأرض . وهكذا تم تعيين الحدود . وقد دعم ذلك بالبند الثاني من قرار مجلس الأمن رقم (1507) ، الذي يدعو الطرفين على حد سواء أن يعترف ويحترم كل منها وحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر . إن إقتراح إثيوبيا للطريف الداعي " الإعتراف بالحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة كحدود بين البلدين " إنما يمثل إنتهاك فاضح لإتفاقيات الجزائر للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع .

3- إن صلاحيات وتفويض قوة حفظ السلام بين إرتريا وإثيوبيا ستنتهي بإنتهاء عملية ترسيم الحدود ووضع العلامات على الأرض وفقا ل ( المادة 5 من إتفاقية وقف الأعمال العدائية ) . إن إثيوبيا سترتكب مرة أخرى إنتهاكا فظيعا لإتفاقية وقف الأعمال العدائية إذا ما طلبت – كما هو مشار إليه في رسالتها– مغادرة قوات حفظ السلام قبل أن تنهي مهمتها . ومن الواضح تماما أن ما يهم إثيوبيا ليس العبئ المالي الذي يتحمله المجتمع الدولي بسبب طول مهمة قوات حفظ السلام UNMEE . وإنما لان إثيوبيا مذنبة بقيامها بالعديد من العراقيل والإنتهاكات التي تسببت في تعويق عملية ترسيم ووضع العلامات على الحدود حتى الآن . فلا يمكنها الآن أن تزرف دموع التماسيح أو تعظ المجتمع الدولي بالطرق والوسائل لتخفيض العبئ المالي . أما إذا كان القصد من ذلك أن تبعث إلينا بإشارات عن نيتها لشن حرب ، فإن ردنا أن يكون غير التأكيد على أن إثيوبيا ستكون الجانب الوحيد المسؤول من تعريض السلام الإقليمي كله للخطر . وأن مجلس الأمن كضامن أساسي لإتفاق الجزائر للسلام لديه مسؤولية قانونية لمنع حدوث الحرب . وفقا للمادة 14 من إتفاقية وقف الأعمال العدائية فإن على مجلس الأمن أن ينظر بصورة عاجلة في الإنتهاكات الإثيوبية الصارخة لإتفاقيات الجزائر ويتخذ الإجراءات الضرورية وفق الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة .

4- تحاجج القيادات الإثيوبية قائلة " أن الشعب الإثيوبي أن يقبل بقرارات مفوضية الحدود وأن إثيوبيا ستغرق في أزمة سياسية وحرب أهلية إذا ما قبلنا بالحكم " لقد إستخدم الحكام السابقون لإثيوبيا هذه الحجة المبتذلة لتبرير حروبهم العدوانية على إرتريا. وفي الحقيقة فقد تمتع الشعب الإثيوبي بالوئام الداخلي عندما كان في سلام مع إرتريا . ففي كل وقت أثارت فيها إثيوبيا الحروب ضد إرتريا صارت دائما مصدر عدم الإستقرار في المنطقة وأصبح شعبها ضحية للفاقة والمجاعات المتكررة . بنفس المستوى فإن هذا الإعلان يدق ناقوس الخطر لأنه مماثل إن لم نقل مطابق لتصريحات أولئك القادة الذين أغرقوا أوروبا في جحيم الحرب العالمية الثانية .

سيد الرئيس

من وجهة نظرنا ، فقد إنتهجت القيادات الإثيوبية سياسة عدم الإلتزام بالقانون والغزو والعدوان ، لأنها تشجعت كثيرا بالأنماط غير المبررة من التهاون والتسامح من قبل المجتمع الدولي حيث لم يتخذ في الماضي أي إجراء ضد إثيوبيا عندما خرقت إتفاق – الموراتوريوم – حول الضربات الجوية التي وقعت من قبل الطرفين بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية وعندما شنت عدوانها الثاني في فبراير 1999م . كذلك لم يتخذ أي إجراء ضد إثيوبيا عندما إنتهكت إتفاق الترتيبات الفنية الذي صيغ من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ( الإتحاد الإفريقي الآن ) وأعتبر نهائي وملزم ، وشنت عدوانها الثالث في مايو 2000م . لقد بلغت إثيوبيا الآن رقما قياسيا في سجلها المستهتر بالقانون وإحتقار حكم القانون ونقض العهود الملزمة وميثاق الأمم المتحدة برفضها القرار النهائي والملزم لمفوضية التحكيم . إلى متى سيستمر نهج الحصانة والإفلات من العقوبة ؟ متى سيقول العالم لإثيوبيا كفى ويطبق المادة 14 من إتفاق الجزائر ؟

المادة 14 من إتفاقية وقف الأعمال العدائية تنص بوضوح على : " أن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة يتعهدان بضمان إحترام هذا العهد من قبل الطرفين حتى البت في قضية الحدود المشتركة على أساس المعاهدات الإستعمارية الوثيقة الصلة بالموضوع والقانون الدولي القابل للتطبيق .. هذه الضمانة تتضمن على : (أ) إجراءات تتخذ من قبل المجتمع الدولي متى أحد الطرفين أو كلا هما إنتهك هذا العهد ، بما في ذلك إتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل مجلس الأمن الدولي وفقا للفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة " . ألا يحق الآن أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هذه الإجراءات بإسم العدالة وميثاق الأمم المتحدة ؟

سيد الرئيس

إن المجتمع الدولي قد إستثمر كثيرا حتى الآن – بالمعنى المادي والسياسي – للمساعدة في إيجاد حل سلمي وقانوني لهذا النزاع . إن الفعالية السياسية والمادية للمجتمع الدولي وكذلك وسائل الإقناع المتاحة له تمده بالقدرة للضغط على إثيوبيا بحكم أنها لا زالت تتلقى مساعدات تنموية سخية من قبل الأطراف المتعددة والثنائية . ومع أن ، كل مكونات ضمانات النجاح متوفرة ، فإن خطر فشل عملية السلام كاد قاب قوسين أو أدنى نتيجة فشل المجتمع الدولي للتمسك بإلتزاماته بجدية وإتخاذ إجراءات رادعة وفقا لهذا الإتفاق . وما لم تتخذ خطوات مناسبة الآن وليس بعد فوات الأوان ، فإن إدارة الأزمة سوف تكون متأخرة ولن تستحق الجهد . بهذه الروح ، فإن الوفد الإرتري يناشد الجمعية العامة والمجتمع الدولي لإتخاذ خطوات ضرورية في أوانها لضمان إستتباب الأمن والسلام في منطقتنا .

إن واجبات المجتمع الدولي واضحة ، وكذلك الإجراءات بين يديه كما هو منصوص ومنطوق به بالتحديد في إتفاق الجزائر . وبرغم الضمانات الدولية ، فقد إختارت إثيوبيا بالمكشوف إنتهاك القانون الدولي والواجبات التي تمليها عليها الإتفاقيات التي وقعتها . ففي 19 من سبتمبر المنصرم تجاوزت إثيوبيا وبسبق إصرار الخط الأحمر في خطوة متعمدة لوأد الإتفاقية بكاملها . هذا تحدى ليس لإرتريا فقط بل أيضا للمجتمع الدولي برمته وبشكل خاص للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي .

سيد الرئيس

في تقريره لمجلس الأمن في 3 من إبريل 2003م ، عبر الأمين العام السيد / كوفي عنان عن قلقه حول عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا بقوله " دخلت الآن مرحلة دقيقة " . إن الوضع الآن كما يتمنى قادة إثيوبيا ويمهدون له للطريق في حالة قابلة للإنفجار وتجدد النزاع من جديد وبكل ما يحمله من أهوال مخيفة ، ما لم يتحرك المجتمع الدولي بسرعة وحزم . إن عدم إلتزام إثيوبيا بالقانون لن تكون مضاعفاته الوخيمة محصورة في إرتريا فقط ، وإنما سيكون مساس بشرعية ومصداقية الأمم المتحدة وقيمها الأساسية ، كما سيكون إنتهاك صارخ لقدسية المبدأ القائل ، إن الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة لابد لها أن تتمسك بحكم القانون الدولي وقواعد الأساسية ، وحرمة الإتفاقيات القانونية ، وكذلك الإحترام لسيادة ووحدة أراضي الدول .

إن شعبي إرتريا وإثيوبيا قد حرما من السلام لثلاثة عقود من الزمن . وكانت مضاعفات ذلك الصراع وخيمة على إقتصاديهما . فهما يستحقان السلام والتنمية المعترف بها اليوم كحق أساسي من حقوق الإنسان . ومع ذلك ، لا يمكن ضمان السلام دون إحترام حكم القانون وحرمة الإتفاقيات وسيادة ووحدة الأراضي المثبة بقرارات التحكيم المتخذة وفقا لإتفاقيات قانونية . إرتريا كانت دائما وستبقى ملتزمة بمثل هذا السلام . فقد آن الأوان للمجتمع الدولي وبشكل خاص مجلس الأمن لإعلاء هذه المثل والمبادئ ، بإعتبار أن إثيوبيا لم تعد في نزاع مع إرتريا وإنما مع الميثاق الذي على مجلس الأمن أن يرفعه عاليا كما فعل من قبل في حالات مماثلة .

شكرا سيد الرئيس